بين إخفاق «فيينا» وانتهاء الهدنة: عندما تساوي الرقة... سورية

فرنسا- فراس عزيز ديب

ليس غريباً أن الفصائل الإرهابية في الغوطة بدأت تأكل نفسها، وليس الجديد أن يخرج عتاة المعارضات السورية بشقيها المسلح والمدني، أحدهم يدعو «إسرائيل» علانيةً للتدخل لنصرة الشعب السوري والآخر ليعترف أن المعارضين السوريين هم مجموعة من اللصوص وقطّاع الطرق، لكن الغريب أن هناك في الجانب الآخر ممن يستعجلون الانتصار، لم يفكروا بعد أن حجم التضحيات تسير بالتوازي مع حجم ما كان يراد لنا. عليه يصبح الجواب عن السؤال البديهي: ماذا لو كنا سقطنا؟

بأفضل الأحوال لكنا حالياً محكومين من قطاع الطرق واللصوص والمجرمين (وباعترافهم).

منذ انتشار الفيديو الذي يظهر المجرم «زهران علوش» وهو يدخل في خلاف على مصير عشرات الملايين من الدولارات مع قادة مجموعات إرهابية تسيطر على بعض مناطق ريف دمشق وتأخذ المدنيين دروعاً بشرية لتحقيق طموحاتها الشخصية، كان واضحاً أن الإعداد للمعركة بين هذه الفصائل الإرهابية يسير على قدم وساق، لكن وبصورة أشمل؛ فإن ما يجري ليس أكثر من انعكاس لحجم الهوة والخلاف وصراع النفوذ بين داعميهم، ألم يقل سيئ الذكر «حمد بن جاسم» في اعترافاته الشيطانية إننا كنا في الواجهة حتى دخل «آل سعود» على الخط! هو صراع الواجهة ومن يدفع ثمنه هم الأبرياء من جهة والحمقى من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين فإن صراع الواجهة هذا يبدو أيضاً صورةً مصغرةً عن الصراع الأوسع؛ دولياً وإقليمياً، وهذا ما تجسد فعلياً في الفشل الذريع الذي حققه ما يسمى اجتماع فيينا، ليعلن «دي ميستورا» أن «رمضان الصوم السياسي» قد هلّ هلاله، وأن لا مفاوضات قادمة في المدى القريب، بل إن «جون كيري» تملص حتى من مهلة شهر آب للحديث عن بداية جدية في دخول الحل السياسي، غير أن هذا الفشل الذريع ليس مرتبطاً فقط بفظاعة ما يجري في سورية واليمن والعراق، بمعنى آخر:

بات الحديث عن «الأزمة السورية» مجرد واجهة ليهرب فيها المجتمعون من مشاكلهم الداخلية لا أكثر، فالجميع مأزوم، عدا الولايات المتحدة.

لم يعد كافياً الحديث عن مملكة «آل سعود» واضطرارها المتتالي لبيع سندات الخزينة لتغطية عجز الميزانية، ولا عن تركيا نفسها التي تسير برعاية أردوغانيّة -وإن ببطء- نحو المجهول، تحديداً بعد إقرار رفع الحصانة عن عشرات النواب، لكن هل تبدو فرنسا بحال أفضل من هؤلاء؟!

لا يبدو الأمر كذلك، فالداخل الفرنسي على المستوى الشعبي بات يعيش حالةً من الغليان غير مسبوقة، إن كان لجهة الخوف من تفشي الإرهاب، أو تفشي العنف خلال الاحتجاجات المستمرة على إقرار قانون العمل الجديد. أما على مستوى الطبقة السياسية، فلم يعد خافياً الخلاف المتزايد بين هولاند من جهة ورئيس وزرائه من جهة ثانية، وهو أمر قد يحتاج مقالاً مستقلاً. الآن جاءت حادثة الطائرة المصرية لتصب الزيت على النار على المستويين الشعبي والرسمي، لدرجة تجعلنا نتأكد من وجود لغز ما، ربما لا يسر عدواً ولا صديق:

منطقياً، إذا كان هناك رصد لدخان من الطائرة قبل سقوطها بدقيقتين، فلماذا لم يتم الإعلان عن ذلك وقتها، وما الهدف من تعويم فكرة وجود خلل فني، ومن ثم العودة «ملزمين» لفرضية العمل الإرهابي؟

ربما المقاربة واضحة، وهي سعي فرنسي للهروب من فرضية العمل الإرهابي بأي طريقة، وإلا فعلى الجميع ساعتها أن يقدم تفسيرات منطقية، هل هي عبوة ناسفة أم انتحاري وكيف مرّ من مطار «شارل ديغول» الذي من المفترض ألا تمر منه الذبابة، لكن قد نذهب نحو ما هو أبعد: هل إن سبب إسقاطها مشابه لسبب إسقاط الطائرة الماليزية فوق أوكرانية، أي الاشتباه بوجود شخصية ما؟ عندها من يستطيع أن يحاكم أولئك الذين جعلوا من الصواريخ المضادة للطيران بيد من يروق لهم من تنظيمات إرهابية؟

كل هذا الهروب إلى الأمام يثبت أن التغاضي عن تفشي الإرهاب لن يفيد إلا الإرهابيين، ويثبت قطعياً أن عالمنا اليوم لم يعد آمناً، وأن من جعل من «الأزمة السورية» مطيةً للهروب من مشاكله بات عليه اليوم أن يجلس ليقرر أحد أمرين: إما أن ينخرط فعلياً بمحاربة الإرهاب، أو يذهب ليلتفت إلى مشاكله الداخلية قبل أن يحجز له «آل سعود» موقعاً مجاوراً لهم في الجحيم، فالمشاكل تحرق أطراف ثوبهم وهي مستمرة.

لا يمكن لعاقل أن يصدق أن هؤلاء حضروا لفيينا لإيجاد حل والقضاء على الإرهاب، وبذات الوقت يصمتون عن سؤال طرحه أحد حلفائهم: (من الذي سيأخذ مكان النصرة إذا تم استهدافها)، أي إنهم يعترفون أن لا حدود لحماية التنظيمات الإرهابية إذا كانت ستحقق لهم هدف إسقاط النظام.

ما من عاقل أساساً يظن أن هناك حلاً، فاجتماع فيينا لم يثبت فقط الضياع الأخلاقي والإنساني بل يثبت أن ما يحكى عن شرعية الأمم المتحدة وما شابه يتساقط تباعاً، وإلا فكيف يمكن الحديث عن تسليح معارضة سورية بأطنان السلاح الفتّاك من دون إدانة للدول التي لم تلتزم بقرارات مجلس الأمن؟ أكثر من ذلك؛ كيف يمكن للبعض أن يتبنى طلب الحماية لتنظيم إرهابي معترف به في مجلس الأمن كفرع لتنظيم القاعدة في سورية -جبهة النصرة- وبذات الوقت يريد محاكمة أفراد من الأسرة الحاكمة في مملكة الجهل بداعي جريمة ارتكبها تنظيم القاعدة منذ عقد ونصف العقد؟! فهل أدرك الروس فعلياً حجم الخديعة الأميركية، أم إنها بالأساس لم تكن خديعةً، بل هي نتيجة منتظرة حاول الروس سحب الأميركيين إليها، ومن بعدها تتحدد التوجهات القادمة في الحرب على الإرهاب؟

وضع الروس تاريخاً محدداً لعودة العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية في سورية. كان واضحاً من التعاطي الإعلامي مع كلام وزير الدفاع الروسي بأن القرار الروسي كان مفاجئاً لدرجة اضطرت بعض تلك الوسائل لاستخدام عناوين تتناقض تماماً مع مضمون الخبر. لا يمكن لنا اعتبار الروس بالسذاجة التي تجعلهم غير متوقعين للرفض الأميركي «السريع» لدعوتهم، حتى إن أوساطاً غربية تساءلت: هل إن الأميركيين منحوا الروس صك تسليم بالعمليات العسكرية حتى يصدر الرفض بهذه السرعة؟

ربما هي مبالغة في التحليل، لكنها تثبت فرضية أن الجميع لا يثق بالولايات المتحدة، بما فيها تلك الدول العريقة التي تعتبر نفسها نداً لها، حتى الروس أنفسهم أدركوا أن الولايات المتحدة خدعتهم بكذبة وقف الأعمال القتالية -مهما حاولنا تجميل الصورة- هي مشت بمسارين: الأول يرضي الحلفاء بالسماح لهم بتكديس السلاح، والثاني يرضي الروس بالحديث عن ضرورة وقف الأعمال العدائية، لكن كل هذا لا يكفي. بذات الوقت سارت في العلاقة مع «آل سعود» بمسارين، الأول التلويح بقرار الكونغرس حول تورط «آل سعود» بأحداث أيلول، والثاني بالحديث عن رغبة أوباما باستخدام الفيتو ضد القانون، وإذا افترضنا أن فيينا قد أخفق وأن الولايات المتحدة تبنت بالكامل النظرة (السعو-عثمانية) حول ما يجري في سورية، لم يعد السؤال ماذا يريد الأميركيون من إقرار هذا القانون إذا لم يكن هدفه الضغط على «آل سعود» لوقف دعمهم العصابات الإرهابية في سورية، السؤال ماذا يريد الأميركيون من كل ما يجري؟

دائماً ما يميز الديمقراطيين عن الجمهوريين هو آلية صياغتهم للسيطرة الخارجية، فالجمهوريون يعتبرون أن الحروب العسكرية هي الأداة الوحيدة للهيمنة على مناطق النفوذ، أما الديمقراطيون فهم اشتهروا بسياسة «الحرب الناعمة» التي تتيح لهم تحقيق المصالح بالاستفادة من صراع الآخرين. يبدو أن الديمقراطيين بدؤوا منذ الآن صياغة حكمهم بعد تحقيق «هيلاري كلينتون» لنصرها المنتظر على «دونالد ترامب»، بالتالي كلمة السر في الملف السوري هي ما يسمى «قوات سورية الديمقراطية».

تعلم الولايات المتحدة أن «آل سعود» هم الممول الأساسي للتنظيمات الإرهابية، وأن «أردوغان» لن يدفع فلساً لدعم الجماعات الإرهابية في سورية ما دام بنك الإرهاب النفطي موجوداً، هم حالياً أدركوا أن آلية الضغط على «آل سعود» باتت متاحة، يمكن استخدامها في أي وقت، والعين باتت على الشمال السوري وليس لإيجاد حل في سورية، بمعنى آخر: ليذهب الروس بضرباتهم الجوية حيث يشاؤون، لكن الشمال السوري يجب أن يبقى معزولاً، بل أكثر من ذلك يمكننا القول ومنذ الآن إن هناك معادلة علينا الانتباه إليها: الرقة تساوي سورية... هل هذا حقيقي؟ نعم.

الولايات المتحدة تريد أن تتخلص من أغلب التنظيمات الإرهابية، بما فيها تلك التي يصفي بعضها بعضاً، لأنهم باتوا عبئاً عليها ولو أرادت لأوقف «آل سعود» والقطريون ما يجري في الغوطة بساعات، تحديداً إن البديل جاهز وصورته ليست كما بقية التنظيمات الراديكالية -حسب رأيهم- لأن ما تطمح إليه حكماً لن يحققه لها إلا «قوات سورية الديمقراطية».

أكثر من ذلك، فإن أي دخول لهذه المليشيا إلى الرقة، سيعني حكماً أن حلم «إسرائيل الشمال» بات واقعاً، وأن مفاعيل «سايكس بيكو» انتهت نحو ما هو أسوأ، بعدها لن ينفع معها الندم، فهل يكون الحل بإعطاء الرقة الأولوية العسكرية لوأد المشروع الأميركي في أرضه؟

ربما الأمر أبعد من ذلك، فالحل السياسي سقط، لكن على الروس أنفسهم أن يوضحوا وجهة نظرهم بما تريده مليشيا «قوات سورية الديمقراطية»، لأن ما يطلبه هؤلاء ليس سراً، بل هم الصورة الأخرى للتطرف الذي تمثله ميليشيا «جيش الإسلام» مثلاً، وموعد الخامس والعشرين من أيار ليس ببعيد، والأوراق جميعها باتت فوق الطاولة بما فيها... ربط «حزب الله» ثأره لشهدائه بتحقيق هزيمة المشروع التكفيري...

لا حل وسط في الأفق، أحد هذه المشاريع سينتصر في النهاية، فمن سيمتلك الواقعية ليقتنع بوجهة نظر حلفائه... لننتظر.

«الأدميرال كوزنيتسوف» في قتال داعش مطلع تموز

واشنطن تربط موافقتها على مقترح شويغو بتوقف الجيش السوري عن انتهاك «الهدنة»

الوطن - وكالات

أعلنت واشنطن أنها لم تتوصل إلى اتفاق مع روسيا للقيام بضربات جوية مشتركة في سورية، وبدا أنها تشترط للوصول إلى اتفاق كهذا أن توقف روسيا ما سمته «انتهاكات» الحكومة السورية لاتفاق «وقف العمليات القتالية».

وجاء الإعلان الأميركي رداً على مقترح تقدمت به موسكو للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لضرب تنظيم داعش. ويقضي المقترح الذي كشف عنه وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أمام اجتماع بوزارة الدفاع الروسية أمس الأول، بشن غارات جوية مشتركة من الطيران الروسي وطائرات التحالف الدولي، على جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية والمجموعات التي لا تلتزم باتفاق «وقف العمليات القتالية» في سورية وأيضاً قوافل الأسلحة التي تعبر إلى سورية من تركيا.

وشدد شويغو على أن مثل هذا الإجراء يجب أن يتم بالتنسيق مع «القيادة السورية»، وسيقود للانتقال إلى «عملية التسوية ووقف الأعمال القتالية في جميع الأراضي السورية»، لكنه نبه إلى أن بلاده تحتفظ بالحق في شن «غارات منفردة» على أي أراض تستولي عليها التنظيمات الإرهابية التي لم تنضم إلى نظام «وقف الأعمال القتالية»، وذلك إذا لم تنطلق الغارات المشتركة بنهاية يوم الأربعاء المقبل.

وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو

في واشنطن، ردت وزارة الخارجية الأميركية على مقترح شويغو، مؤكدةً على لسان المتحدث باسمها جون كيربي، بحسب ما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء، أنه لا اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا للقيام بضربات جوية مشتركة في سورية، مضيفةً: إنها تتطلع إلى أن «توقف روسيا انتهاكات الحكومة السورية للهدنة».

وقال كيربي في بيان: «ما نناقشه مع نظرائنا الروس... هي مقترحات لآلية مستدامة لتعزيز مراقبة وفرض اتفاق وقف الاقتتال».

وفي وقت سابق ذكرت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أنها لم تبلغ رسمياً باقتراح وزارة الدفاع الروسية وأكدت أنها لا تتعاون حالياً مع روسيا.

ورفضت واشنطن مراراً الانضمام لأي عملية تتم بالتنسيق مع الحكومة السورية مثلما حدث في حملة الغارات الروسية التي بدأت في أيلول الماضي.

وفي نيويورك، أطلق المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان ديوجاريك دعوة إلى تنسيق العمليات لضرب الجماعات الإرهابية في سورية، وذلك في معرض تعليقه على الاقتراح الروسي. وقال: «بلا شك أعتقد أنه من المهم جداً القيام بتنسيق الأعمال الرامية إلى محاربة الجماعات الإرهابية في سورية بأفضل طريقة».

لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أن الأمم المتحدة من جانبها «تركز على استئناف المفاوضات السياسية وإيصال المساعدات الإنسانية» إلى سكان سورية. المقترح الروسي جاء مترافقاً مع كشف قناة «زفيزدا» الروسية، عن استعداد حاملة الطائرات الروسية «الأدميرال كوزنيتسوف» للقيام بعمليات قتالية من عرض البحر الأبيض المتوسط، بدءاً من مطلع شهر تموز المقبل، بحسب ما ذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء.

ووفقاً للقناة، فإن الجيش الروسي سوف يستخدم هذه الحاملة لضرب أهداف تنظيم داعش من عرض البحر من دون الحاجة إلى قاعدة حميميم الجوية.

ترامب: سنقاتل داعش بكل ما لدينا.. ولن أتدخل في سورية

وكالات

حدد دونالد ترامب أقرب المتنافسين للفوز ببطاقة ترشيح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية المقررة في تشرين الثاني المقبل، أولوياته فيما يتعلق بسورية.

وتوعد المتسابق الأكثر إثارة للجدل في سباق انتخابات الرئاسة الأميركية بمحاربة تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، حال فوزه في الانتخابات المتوقع إجراؤها نهاية العام الجاري. وأكد في مقابلة تلفزيونية، نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء مقتطفات منها، أنه «سنقوم بمحاربة (داعش) بكل ما لدينا»، مشيراً إلى أنه سيوجه كبار قادته العسكريين لـ«تكبيدهم (داعش) شر هزيمة».

وعما يتعلق بالتدخل في سورية، أضاف ترامب في المقابلة التي بثت في الولايات المتحدة يوم الجمعة: «لن أتدخل في سورية، ولم أكن لأولي أهمية لمحاربة (الرئيس) بشار الأسد»، مشدداً على أن الولايات المتحدة «لديها مشاكل أكبر من (الرئيس) الأسد». ومضى قائلاً: «لدينا إيران، روسيا، وكلاهما يدعمان (الرئيس) الأسد، وهذا ليس هو السبب الرئيسي الذي سيبقيني بعيداً، لكن وجودهما بالتأكيد عامل يساهم في تعقيد الأمور».

وألقى ترامب باللائمة على ما وصفه بـ«تعزيز قوة إيران» على الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما. وتابع قائلاً: «إيران أصبحت قوة بسببنا، بسبب بعض من أغبى الاتفاقيات التي رأيناها على الإطلاق»، في إشارة إلى الاتفاق النووي بين طهران ومجموعة الدول (٥+١).

وأضاف: «نحن الآن في مواجهة إيران وروسيا اللتين تفضلان (الرئيس) بشار الأسد. نفترض بأن علينا قتالهما، وفي الوقت نفسه علينا أن نقاتل (داعش) الذي يحارب (الرئيس) الأسد».

وينتقد «ترامب»، صاحب الآراء المثيرة للجدل، سياسات إدارة أوباما الحالية ويتهمها بارتكاب «أخطاء كارثية» في العراق وسورية وليبيا، كما يحملها مسؤولية تمدد تنظيم داعش، كما يتهمها بالسماح لإيران بتوسيع نفوذها.

تركيا تعزز مدفعيتها على الحدود السورية.. وتحتفظ بالأكاديميين من اللاجئين السوريين

وكالات

واصلت أنقرة حشد المزيد من قواتها على الحدود السورية التركية ضمن ما يبدو أنه جزء من مخطط تركي أميركي معلن لتطهير شريط إعزاز جرابلس بريف حلب الشمالي من تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية. في غضون، ذلك كشفت وسائل إعلام ألمانية أن تركيا تعمل على الاحتفاظ باللاجئين السوريين من أصحاب الشهادات الأكاديمية في الوقت الذي ترسل فيه أسماء لاجئين من مستويات تعليمية متدنية إلى دول الاتحاد الأوروبي تنفيذاً لاتفاق «لاجئ مقابل مهاجر» المبرم بين الجانبين.

وذكرت مصادر عسكرية تركية، وفقاً لوكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أن مجموعة من المدافع ذاتية الحركة، من طراز «العاصفة»، وصلت إلى بلدة «إصلاحية» في ولاية غازي عنتاب الحدودية مع سورية. وأوضحت المصادر، أنه «جرى نقل ١٠ مدافع تركية من طراز «فرتّنا» من الولايات الغربية إلى بلدة إصلاحية بغازي عنتاب، لدعم الوحدات العسكرية الموجودة على الشريط الحدودي مع سورية».

وأوضحت المصادر أن المدافع نُقلت على متن شاحنات عسكرية، وسط إجراءات أمنية اتخذتها فرق الشرطة والجيش التركي على طول الطريق.

وتتعرض مدينة كليس التركية في الآونة الأخيرة لسقوط قذائف صاروخية من مواقع سيطرة تنظيم داعش في سورية، أسفر بعضها عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين.

ومطلع الشهر الحالي، قصفت المدفعية التركية المنتشرة على الحدود مع سورية، مواقع لداعش في مناطق حرجلة، حور كليس، دلحة، بمحيط مدينة إعزاز الواقعة تحت سيطرة داعش. القصف التركي جاء رداً على سقوط قذائف صاروخية من مواقع سيطرة داعش في محيط إعزاز في ولاية كليس التركية، المتاخمة للحدود السورية، أسفر بعضها عن سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين. وبعد نحو أسبوعين من إعلان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو عن اتفاق تركي أميركي على نشر أنظمة صواريخ أميركية من طراز «هايمارس» لتوفير مزيد من الحماية لمدينة كليس من قذائف داعش استعداداً لتطهير شريط إعزاز جرابلس من عناصر التنظيم بالتعاون مع قوات «المعارضة المعتدلة»، أكد نائب وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن، التوصل إلى اتفاق بين أنقرة وواشنطن يهدف إلى تطهير هذا الشريط من وجود تنظيم داعش. على خط منفصل، كشف موقع «شبيغل» الألماني أمس عن وجود جدل بين أنقرة وبروكسل (حيث مقر المفوضية الأوروبية) بشأن جزء من اتفاقية اللاجئين المبرمة بين الجانبين، يتعلق بعملية تبادُل اللاجئين أو «آلية لاجئ واحد مقابل لاجئ واحد».

توجه آليات ومدرعات تركية نحو الحدود مع سورية

ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها الموقع، فإن حكومات أوروبية عديدة انتقدت وجود «حالات صعبة» كثيرة في أوساط اللاجئين الذين رشحتهم تركيا للذهاب إلى الاتحاد الأوروبي. وذكر أن مُمَثّل لوكسمبورغ شكا -في أحد اجتماعات الاتحادَ الأوروبي الداخلية في بروكسل- من أن المقترحات الأولى المقدّمة من تركيا «تحتوي على الكثير من الحالات الطبية الصعبة واللاجئين من ذوي المستوى التعليمي المنخفض جداً». وهو ما ذكره أيضاً وزير الدولة الألماني للشؤون الداخلية أولي شرودر للجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الألماني.

وذكرت مصادر معلومات متطابقة من ألمانيا وهولندا ولوكسمبورغ أن السلطات التركية قد سحبت بالفعل في آخر لحظة تصاريح خروج من تركيا، وأن ذلك تكرر في حالات عديدة في الأسابيع الأخيرة، وأن أغلب هذه الحالات تتعلق بعائلات سورية آباؤها مهندسون أو أطباء أو عُمّال مهرة مدربون تدريباً جيداً.

وذكر موقع «شبيغل» أن تركيا أبلغت المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في الوقت الحالي رسمياً بأنه لن يتم السماح بخروج الأكاديميين السوريين وفقاً لآلية «واحد مقابل واحد»، أي السماح لكل لاجئ سوري بالانتقال إلى أوروبا مقابل كل لاجئ يعاد من اليونان إلى تركيا وذلك وفقاً لاتفاق اللاجئين الموقع في الثامن عشر من آذار الماضي ٢٠١٦ بين تركيا والاتحاد الأوروبي. ويجري العمل بهذه الآلية منذ الرابع من نيسان الماضي ٢٠١٦، وتنص الاتفاقية على حد أقصى من اللاجئين بـ٧٢ ألف شخص.

وفي العادة تبت المفوضية في الأشخاص الذين يحق لهم الانضمام لبرنامج إعادة التوطين، وذكر موقع «شبيغل» أن الحكومة التركية في المقابل فرضت أن تكون هي صاحبة الخيار الأول، وكان موظفون تابعون للمفوضية قد صرحوا بصورة غير رسمية بأنهم لا يفعلون شيئاً تقريباً سوى ختم القوائم التي تسلمها لهم تركيا.

روبرت ميكولاش

مشكلة «جنيف٣» كما يراها صحفي تشيكي

وكالات

أكد كبير المحررين في إذاعة راديو «جورنال» التشيكية، روبرت ميكولاش، أن نهاية الأزمة في سورية مرتبطة بوقف الدعم الذي يقدمه النظام السعودي للتنظيمات المسلحة وإغلاق النظام التركي لحدوده مع سورية، واعتبر أن المشكلة الأكبر في الحوار السوري بجنيف تكمن بأن بعض من يطلق عليهم النظام السعودي وغيره اسم «معارضة معتدلة» هم «إرهابيون».

وأشار ميكولاش في محاضرة له، في مكتبة مدينة ليبريتس حول مشاهداته خلال تغطيته انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في سورية، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء، إلى أن أكثر من عشرة آلاف من مواطني دول الاتحاد الأوروبي توجهوا إلى سورية وانضموا إلى تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية عبر الأراضي التركية، ولهذا فمن الضروري إغلاق الحدود التركية السورية، معتبراً أنه لا يمكن أن يعبر المسلحون والسلاح عبر هذه الحدود دون علم النظام التركي وموافقته. وأوضح ميكولاش، أن الغرب أخطأ عندما ترك النظامين التركي والسعودي ومشيخة قطر الذين أثاروا الأزمة في سورية يستمرون في تقديم السلاح وفتح ممرات العبور أمام المسلحين لإنشاء نظام على غرار ما هو قائم في هذه الدول منبها إلى أن النظام السعودي ينشر التطرف ويستغل الأموال التي يقدمها لذلك في العديد من الدول الأوروبية وهذا ما يشكل خطراً على مستقبل الحضارة الأوروبية. وأكد ميكولاش أن ما قام به مقاتلو داعش في مدينة تدمر من تدمير وتخريب أظهر مقدار وحشيتهم، مشيراً إلى أن نحو ٢٠ بالمئة من آثار تدمر دمرت بالكامل، مشدداً على أن المشكلة الأكبر في الحوار السوري بجنيف تكمن بأن بعض من يطلق عليهم النظام السعودي وغيره اسم «معارضة معتدلة» هم «إرهابيون» بكل معنى الكلمة.

لم يأت الإعلام الرسمي والمنظمات الدولية على ذكرها

المجلس المحلي في المعضمية ينفي دخول مساعدات إلى المدينة

وكالات

نفى ما يسمى «المجلس المحلي لمدينة معضمية الشام»، دخول أي نوع من المواد الإغاثية أو الطبية إلى المدينة، داعياً الهيئات والمنظمات الدولية إلى تحمل مسؤولياتها أمام الوضع الإنساني في المدينة، في وقت لم تأت وسائل الإعلام المحلية وأي من المنظمات الدولية خلال اليومين الماضيين على ذكر نيتها إدخال مساعدات إلى البلدة الواقعة في ريف دمشق الغربي. وحسب ما نقلت مواقع الكترونية معارضة فقد نشر «المجلس المحلي لمدينة معضمية الشام»، بياناً على حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي، قال فيه إن «ما يتم تداوله من وسائل إعلام النظام عن دخول سيارات محملة بالمواد الإغاثية تابعة للهلال الأحمر إلى المدينة، منفي نفياً قاطعاً، ولا يزال المعبر مغلقاً بشكل تام، ولا يسمح لأحد بالخروج من وإلى المدينة، كما لا يسمح بإدخال أي مواد إغاثية لا عبر الهلال ولا أي جهة أخرى». ولم تأت أي من وسائل الإعلام السورية على ذكر دخول مساعدات إنسانية خلال الأسبوع الفائت إلى بلدة معضمية الشام، كما لم تعلن ذلك أي من المنظمات الدولية والإنسانية. ووفق ادعاءات «المجلس»، فإن ما تم خلال اليومين الماضيين هو «قيام قوات النظام بالتنسيق مع لجنة المصالحة ببيع السندويش للمحاصرين ممن استطاعوا ولديهم القدرة على الشراء، وتم ذلك في مدخل المدينة وليس داخلها، ولم يسمح لأي شخص بتجاوز الحواجز والخروج خارج المدينة، كما لم يسمح لمن استطاع الشراء من إدخال ما اشتراه إلى داخل المدينة، إنما توجب عليه أكله خارجاً، وبعدها يتم السماح له بالدخول». وطالب «المجلس» في ختام بيانه، «الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي وهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية، بالوقوف على حقيقة الأمر بالدخول إلى المدينة، وتحمل كامل المسؤولية إلى ما آل إليه الوضع في المدينة، وحلول كارثة إنسانية على ٤٥ ألف مدني محاصرين، حتى بات يطاردهم شبح الموت جوعاً».